

بعض الأفكار حول أعمال البنوك المركزية في الدول النامية: جوانب الفن في ممارسة هذه الأعمال، والتحديات المستقبلية المتوقعة

أود بداية أن أتوجّه بخالص الشكر وعميق الإمتنان إلى معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله لتفضّله برعاية هذا التكريم، وإلى معالي الشيخ ناصر محمد الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله، ممثّل راعيّ الحفل. كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر لأصحاب المعالي والسعادة، وكذلك للقائمين على مركز البحوث العربية لما أبدوه من إهتمام بفكرة إختيار الشخصيات العربية الثلاث لعام ١٩٩٧ في مجالات الإدارة المصرفية، والاقتصاد، والإستثمار، ولما بذلوه من جهود لتنظيم هذا الحفل الكريم. ولا يفوتني أن أتوجّه بكل التقدير والإعتراز إلى جميع الأخوة والأخوات الذين حرصوا على حضور هذا التكريم تعبيراً منهم عن معاني نبيلة من الأخوة والمحبة.

وبداية أود أن أذكر أن هذا التكريم إنما يرمز إلى الإهتمام بشؤون الاقتصاد المالي، نظراً لما تتمتع به الإقتصاديات المالية، ومنها المصرفية، من تطبيقات حيوية وهامة مقارنة بالإقتصاديات الأساسية التقليدية، ولما يمثلها الإقتصاد المالي من أهمية في الصرح الإقتصادي لوطننا العزيز.

أمّا على صعيد موضوع كلمتي، فإنني أنتهز هذه الفرصة لأتحدث، وبإختصار، عن موضوع له أهميته العملية والعلمية في مجال أعمال البنوك المركزية، ألا وهو جوانب الفن في ممارسة هذه الأعمال، ونتيح لي هذه الفرصة أيضاً أن أطرح بعض الأفكار حول أعمال البنوك المركزية في الدول النامية، ومنها دولة الكويت، وكذلك من حيث التحديات التي أراها متوقعة خلال المرحلة المستقبلية.

أولاً: جوانب الفن في ممارسة أعمال البنوك المركزية:

إن تراكم الخبرات المستمدة من تجارب الماضي لدى البنوك المركزية تشكل قاعدة أساسية لإنطلاق جوانب الفن في ممارسة هذه البنوك لأعمالها. فعلى الرغم من ضرورة المعرفة الكاملة بالنظريات والسياسات الإقتصادية والمالية والنقدية، إلا أن إضافة جوانب الفن إلى تلك المعرفة من شأنه أن يجعل ممارسة البنوك المركزية ما يميّزها. وهنا تأتي أهمية توافر كوادر لدى البنوك المركزية لها خبرات ومعارف واسعة بطبيعة أعمال البنوك المركزية مما يجعل صبغة الفن في ممارسة هذه الأعمال أمراً واضحاً وملموساً.

ومما يذكر في هذا الصدد أنه لم يغيب عن بال البروفيسور جيمس توبن (James Tobin)، وهو يقول كلمته في معرض قبول جائزة نوبل في عام ١٩٨١ عن علم الإقتصاد، أن يشير إلى تأثيرات جوانب الفن على أرض الواقع في كيفية قيام التغيرات في الأسواق المالية (السوق النقدي وأسواق الأصول المالية) بالتأثير في الأسواق الحقيقية الخاصة بالسلع والخدمات النهائية، وبالتالي التأثير في القرارات التي تتخذ في هذه الأسواق الحقيقية بشأن كل من الإستهلاك والإنتاج والإستثمار.

كذلك يذكرني موضوع الفن والإبداع في مجالات عمل البنوك المركزية، وما يتطلبه من ضرورة توافر مهارات وخبرات علمية وعملية، بواقعة إختيار مجلة اليوروماني (Euromoney) مؤخراً

لمحافظ بنك إيطاليا أنطونيو فازيو (Antonio Fazio) لينال لقب "محافظ البنك المركزي لعام ١٩٩٦". وللإعراب عن قبوله لهذه الجائزة المتميزة، فقد آثر المحافظ الإيطالي أن يُعربَ عن ذلك القبول في كلمة إستعار عنوانها، وهو "فن البنوك المركزية"، من إسم كتاب كان قد نشر في عام ١٩٣٢ للإقتصادي البريطاني الشهير رالف جورج هوتري (R.G. Hawtrey). ولعل من أسباب قيامي أيضاً باختيار ذلك العنوان، الذي إستحدثه "هوتري" لأول مرة منذ قرابة خمسة وستين عاماً، أنني أجد فيه الفرصة للتحدث عن موضوع يُطرح من خلاله فكراً جديداً، وإماماً متبصراً بمهارات عمل البنوك المركزية.

لعل في إشارتي إلى موضوع "فن البنوك المركزية" وما يتطلبه من خبرات عملية ولمسات إنسانية يستوجب أيضاً الإدراك بأهمية إستخدام النظرية النقدية كخلفية ضرورية لتفسير وتحليل أعمال هذه البنوك. وهنا أتفق تماماً مع ما أشار إليه "هوتري" بشأن أوجه الخلاف بين إستخدامات كل من "فن البنوك المركزية" من جهة، والنظرية النقدية وما شابها من قواعد علمية للسياسات والإجراءات النقدية، من جهة أخرى. فقد قال: "إنه من السمات الخاصة بفن البنوك المركزية أنه يتعامل - على وجه التحديد - بمهام مؤسسة عهد إليها مباشرة - برفع مستوى رفاهية الإنسان. وإن أموراً مثل رفاهية الإنسان، ودوافعه، وسلوكه تعتبر على أرض الواقع محيرة ومعقدة وغير محددة، الأمر الذي يثير عدم القناعة لدى الكثير من المفكرين والمحللين بأن هذه الأمور لا يمكن التعامل بشأنها إلا من خلال النظريات والقواعد العلمية للسياسات والإجراءات التي يتم

تبنيها، وهننا تأتي أهمية الفن والمهارات المكتسبة، وما تحققه على أرض الواقع من رفاهية للإنسان".

لقد كانت لنا في دولة الكويت عدّة تجارب بشأن جوانب الفن في ممارسة أعمال البنوك المركزية في إدارة الأزمات، وتجلى ذلك بصورة فعّالة في إعداد وزيادة فاعلية برنامج التسهيلات الائتمانية الصعبة في عام ١٩٨٦، وفي الأعمال التي مارسها بنك الكويت المركزي أثناء فترة الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت، وفترة ما بعد التحرير مباشرة، حيث استطاع البنك المركزي بخبراته ومهاراته المكتسبة أن يساهم في إصلاح أوضاع وحدات الجهاز المصرفي والمالي خلال تلك الفترات الإستثنائية التي لا تتسى، وأن يحقق الإستقرار النقدي المطلوب خلال فترة زمنية قياسية، وذلك بشهادة جهات عالمية متخصصة، مثل صندوق النقد الدولي ومؤسسات التصنيف الدولية. ولقد كان ذلك على النحو التالي:

- الفترة الأولى وهي فترة الغزو العراقي الغاشم، والتي قام بنك الكويت المركزي بالعمل خلالها من خارج البلاد، وبذل أثناءها جهوداً إستثنائية في إتجاهين متكاملين بشأن كل من المتطلبات العاجلة والآجلة على السواء. ولقد تم العمل على متابعة تنفيذ الإجراءات العاجلة بشكل متواصل، وعلى نحو ساعد في التصدي الفعّال لتبعات الممارسات غير المشروعة التي كانت تقوم بها سلطات الإحتلال العراقي الغاشم.

- أمّا الجهود الآجلة، والتي إستلزمت إستشرافاً مستقبلياً، فقد تمثّلت في الإعداد الدقيق لإستراتيجية العمل فيما بعد التحرير، والتي تضمّنت

أهدافها سبل تحقيق الإستقرار النقدي في البلاد، وتعزيز الثقة بالدينار الكويتي، وترتيب أوضاع وحدات الجهاز المصرفي والمالي وإعادة العافية إليها.

- الفترة الثانية وهي فترة ما بعد التحرير، والتي شهدت إصرار دولة الكويت وعزمها القوي على إعادة البناء، وكذلك إعادة الثقة في مختلف قطاعات الإقتصاد المحلي، وفي مقدّمتها قطاع النفط، والقطاع المصرفي والمالي. ولا يتسع المجال هنا لبيان ما إتصفت به تلك الفترة، وما تسجّله مسيرة بنك الكويت المركزي من حيث كثافة الأداء، ونوعيته، وإستثنائيته، وسرعته، وجوانب الفن في ممارسته. إلا أنه تجدر الإشارة هنا بشكل خاص إلى جهود بنك الكويت المركزي من أجل تنظيف ميزانيات الجهاز المصرفي والمالي من مشكلة المديونيات الصعبة، والتي برزت في إصدار المرسوم بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ في شأن معالجة أوضاع الجهاز المصرفي والمالي.

ثانياً: التحديات المستقبلية المتوقعة:

وفي الشق الثاني من هذه الكلمة، والخاص بالتحديات المستقبلية التي يتوقع أن تواجهها البنوك المركزية في الدول النامية، ومنها بنك الكويت المركزي، من خلال ما يتوافر لديها من مهارات وخبرات مكتسبة، فإنني أرى أن الحديث يتركز في المجالات الثلاثة الرئيسية التالية:

١. المجال الخاص بإعادة هيكلة وتقوية الأجهزة المصرفية والمالية في الدول النامية:

إن طبيعة المرحلة القادمة، وما تتسم به من تكتلات إقتصادية، ومنافسة متزايدة في الأسواق المالية العالمية، وتوجُّه نحو المزيد من العولمة والتحول السريع نحو القطاع الخاص، تحتم ضرورة تحديث وتطوير أنشطة الأجهزة المصرفية والمالية، وتعزيز إمكاناتها لكي تستطيع أن تواكب متطلبات العصر، وأن تواجه حدَّة المنافسة الخارجية، وأن تندمج بفاعلية وموضوعية مع الإقتصاد العالمي. وهذه أمور تحتم الإهتمام العاجل والمتزايد بعدة مجالات، وفي مقدِّمتها إنضباط السياسة المالية، وسلامة توجُّهات السياسة النقدية، وزيادة أوجه التنسيق فيما بين هاتين السياستين، هذا إضافة إلى الإرتقاء بمستوى الرقابة المصرفية وأساليبها. يُضاف إلى ذلك إيجاد السبل الكفيلة، والأمن، لتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات فيما بين الدول النامية، وكذلك إعطاء التجارة الخارجية حقها من التحفيز والإهتمام، حيث أن برامج الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية لا بد وأن تصاحبها ما يكفل لهذه الدول حرية التجارة الخارجية، وزيادة صادراتها إلى الخارج.

٢. مجال الإستعداد المنظم والمدرّس مسبقاً لإحتمالات حدوث أزمات مالية، وذلك من خلال وضع أنظمة للإنذار المبكر (Early Warning Systems):

لأزمات المالية من شأنها التأثير سلباً في مدى إستقرار القوة الشرائية للعملة الوطنية في الدول النامية، وفي مدى سلامة أوضاع الجهاز المصرفي والمالي بشكل عام. وخير مثال على ذلك ما حدث مؤخراً في بعض إقتصادات وأسواق دول جنوب شرق آسيا من مشاكل إقتصادية كانت لها

إنعكاساتها السياسية والاجتماعية. ومن جانب آخر، أود التأكيد على ضرورة المعرفة بسبل تلافي حدوث مثل تلك الأزمات المالية، وذلك من خلال وضع أنظمة للإنذار المبكر، لأن الأساس المنطقي وراء قيام البنوك المركزية بممارسة رقابة مصرفية فاعلة إنما يكمن في أن الوقاية من الأزمات أقل بكثير من كلفة علاجها. وإذا حدثت أزمة تكون هناك الدراية والمعرفة بكيفية معالجتها بالسرعة والجرأة المناسبين وبأقل كلفة ممكنة.

إن التفكير المتأن في أسباب وقوع مثل تلك الأزمات المالية في الدول النامية إنما يُشير بكل وضوح إلى التبعات الناجمة أساساً عن تبني سياسات إقتصادية غير سليمة، وعن ضعف الرقابة المصرفية على البنوك المحلية، وأيضاً عن قيام الأجهزة المصرفية بالمغالاة في منح القروض، وبخاصة تلك القروض التي تُستخدم لأغراض المضاربة غير المتعلقة في أسواق الأوراق المالية.

٣. مجال تحسين مناخ العمل المصرفي والمالي في الدول النامية بشكل عام:

إن التطورات الإقتصادية المتلاحقة من جانب، والديناميكية التي تنسم بها طبيعة أعمال القطاع المصرفي والمالي، تحتم ضرورة إعادة النظر في العديد من الإجراءات والقوانين المنظمة للنشاطات الإقتصادية، والتي لها دورها في تهيئة ذلك المناخ المصرفي والمالي على النحو الذي يواكب المتطلبات الراهنة والمتوقعة. ويأتي كأتملة على هذه الإجراءات والقوانين ما يتعلق منها بكل من برامج "الخصخصة"، والإستثمار الأجنبي، وكذلك إستقلالية البنوك المركزية التي إستحوذت خلال

الأولـة الأخيرة على إهتمام ملحوظ ومتزايد من جانب المهتمين بشؤون هذه البنوك.

وهنا أود أن أؤكد حقيقة هامة مفادها أن البنوك المركزية كلما توافر لها قدر مناسب من الإستقلالية، فإن ذلك من شأنه أن يعمق من دورها في خدمة أهداف السياسات الإقتصادية، وأيضاً في تطوير وتنظيم وتأمين سلامة العمل المصرفي بالسرعة والكفاءة المناسبين، وهذه أمور من شأنها تدعيم مصداقية البنوك المركزية لدى الجهات ذات العلاقة بأعمال هذه البنوك.

قبل أن أختتم كلمتي أود أن أؤكد على أمرين هامّين، لهما علاقة وثيقة بكلّ من جوانب الفن في ممارسة أعمال البنوك المركزية في الدول النامية، والتحدّيات المستقبلية المتوقعة لها، وهما:

أولاً: أن تحرص البنوك المركزية في الدول النامية على قيام وحدات الجهاز المصرفي والمالي بإعداد العدة المسبقة، والتهيؤ لإستقبال أعوام القرن الحادي والعشرين، وأن يكون لها حضورها الفعّال والمدرّوس سلفاً من خلال خطط إستراتيجية قريبة وبعيدة المدى، حيث أن أعوام ذلك القرن الجديد لن تعترف إلا بمن يملك زمام التعامل معها من خلال الإبداع والمواكبة الفاعلة للتطورات المصرفية والمالية المختلفة.

إننا على مشارف حقبة من الزمن ستحمل في طياتها، شئنا أم أبينا، تطوراً هائلاً على مختلف الأصعدة، ومنها الصعيد المصرفي والمالي، وإرتباطاً وإنفتاحاً عالمياً لا غنى عنه، وذلك بسبب التطور الهائل في الفكر والعلم ووسائل الإتصال العالمية، وكذلك التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات التي

ستجعل من العالم، وفق ما يطلق عليه خلال الآونة الأخيرة، قرية كونية موحدة.

ثانياً: أن تعطي البنوك المركزية في الدول النامية مزيداً من الإهتمام لتشجيع مختلف الطاقات الفكرية والإبداعية المصرفية لدى أبناء أوطانها، الذين هم عُدّة اليوم وذخر الغد، وذلك من خلال تشجيعهم وتهيئة الفرص أمامهم بهدف زيادة قدراتهم ومهاراتهم، وصقل مواهبهم، وشحذ هممهم، من أجل الإنطلاق نحو التعامل الفعّال والمتطور مع قضايا العصر الحالي وتحدياته، ونحو إكتساب القدرة على المنافسة العالمية مع أقرانهم.

وفي الختام فإنني إذ أتشرف بما أوليتموني به من تكريم في هذا الحفل، ليسرني أن أهدي هذا التكريم لدولة الكويت ممثلة في حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله. كما لا يفوتني القول: إن هذا التكريم، في حقيقته، لا يخرج عن كونه تكريماً لمجلس إدارة بنك الكويت المركزي، وقياديه، والعاملين فيه.
